١ ـ التضخم العالي جداً، والذي فاق حدود الـ ٦٠٠ بالمئة.

٢ ـ مشاريع الدولرة، حيث تمّ الاقتراح بالغاء الشيكل كنقد متداول واعتماد الدولار الاميركي نقداً متداولاً، بهدف الاصلاح الاقتصادي وانقاذ اسرائيل من طابع المسار التضخّمي «الذي لا يأتي من حجم العجز المالي الحقيقي في ميزانية الحكومة، او من مستوى النفقات الحقيقية في الميزانية»[٣]، حيث يمكن، عبر الدولار، الوثوق باستقرار القدرة الشرائية للعملة، الامر الذي عارضته الحكومة الاسرائيلية، حفاظاً على البقية المتبقية من ماء الوجه، على الرغم من طرح المشروع من قبل وزير المالية بالذات. وعلى الرغم من أي شيء، فان واقع الامور يسير نحو الدولرة هذه، وان كانت الحكومات الاسرائيلية لن تقدم على خطوة علنية كهذه في المدى المنظور. فمن المعروف ان غالبية الشركات تضع ميزانياتها بالدولار؛ كما ان قيم عقود بيع المنازل والسيارات والاقامة في الفنادق وثمن وجبات الطعام قد اصبحت تدفع بالدولار[٤].

٣ ـ ارتفاع حجم الارتهان للمساعدات الاميركية، التي ارتفعت، منذ العام ١٩٧٠، من ٧١ مليون دولار الى ٢٦١٠ ملايين دولار لعام ١٩٨٤[٥] الى ما يفوق خمسة مليارات دولار في العام ١٩٨٨.

٤ ـ ارتفاع حجم الديون الخارجية والذي وصل، العام ١٩٨٤، الى ٢١,٥ مليار دولار تدين بعشرة مليارات منها لحكومات اجنبية، كأميركا والمانيا ومؤسسات دولية، وثلاثة مليارات دولار من السندات، و٤,٧٤ مليارات كتسهيلات ائتمانية من المصارف الاسرائيلية ذاتها[٦]. وهذه الديون ترتّب مبلغاً قدره ٦٠٠٠ دولار للفرد في اسرائيل، وهو مبلغ سائر باتجاه الزيادة والتراكم.

وفي مراجعة ما سبق، تبدو اشكالية الاقتصاد الاسرائيلي، الذي يعني وضعاً استثنائياً يأخذ تبريره الوجودي من اسباب سياسية واستراتيجية مؤقتة حكماً، لانها ترتبط بموازين القوى الدولية وطبيعة الاستراتيجيات الجيو ـ سياسية السائدة. ومن المؤكد، كما سنرى، ان اسرائيل تسعى جاهدة الى ايجاد مخرج لها عبر الانتقال الى مواطن تثمير مالية واقتصادية وصناعية وزراعية في المحيط العربي، وذلك بعد ان امتدت في افريقيا وبعضاً من آسيا خلال العقود الثلاثة السابقة، وخاصة مع جنوب افريقيا[٧].

والواقع، ان المشروع الاسرائيلي لاستمرارية «الدولة» يضع في اعتباره، منذ البداية، شرط الانتقال الى المحيط العربي، والعمل على استنزافه اقتصادياً، بتشكيل مركزة اقتصادية اسرائيلية في هذا الواقع الجغرافي.

وقد تأذّت اسرائيل كثيراً من المقاطعة العربية، التي تبنّتها لجنة مجلس جامعة الدول العربية في دورتها الثانية العام ١٩٤٥، والتي انبثقت منها مؤسسة تدعى مكتب مقاطعة اسرائيل (١٩٥٢)، حيث حدّت من استيراد اسرائيل للكثير من المواد الاولية وافضت الى ان تصدّر بعيداً، الامر الذي عنى المزيد من النفقات، وغيرها. وقد وصل حجم الخسائر الاسرائيلية الى ما بين ٦٠ ـ ٧٠ مليون دولار سنوياً في فترة الستينات وحدها. وقد تحمّلت الدول العربية، خاصة سوريا ومصر ولبنان والعراق، جملة خسائر لها أهميتها، وذلك في مقابل تطويق التوجه الاسرائيلي صوب التوسّع الاقتصادي في المنطقة العربية.

بين الحلم والواقع

يتعامل المشروع الاسرائيلي مع المسألة السياسية بواقعية مرحلية وعقلانية ظرفية خاصة.